

Distr.  
GENERAL

A/40/367

E/1985/116

10 June 1985

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥  
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت \*\*  
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية  
المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منسح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة  
الدورة الأربعون  
البند ١٢ من القائمة الأولية \*  
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## مشاريع التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

## تقرير الأمين العام

- ١ - دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٢٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبـ ١٩٨٤ ، الى رفع القيود الاسرائيلية المفروضة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بسرعة ؛ وأدركت مصلحة الفلسطينيين في انشاء ميناء بحري في قطاع غزة المحتل كي يتاح للشركات والمنتجات الفلسطينية منفذ مباشر الى الأسواق الخارجية ؛ وطلبت الى جميع الجهات المعنية أن تيسر انشاء ميناء بحري في قطاع غزة المحتل ؛ وكذلك طلبت الى جميع الجهات المعنية أن تيسر انشاء مصنع أسمنت في الضفة الغربية المحتلة ومصنع حمضيات في قطاع غزة المحتل .
- ٢ - وفي الفقرة ٥ من القرار المذكور ؛ طلب من الأمين العام تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار . وبناء عليه ، أحال الأمين العام مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ الى حكومة اسرائيل يطلب فيها آراء الحكومة وأية معلومات متعلقة بالمواضيع المذكورة في القرار .
- ٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، أجاب الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة على المذكرة الشفوية للأمين العام . ويرد نص الجواب في مرفق هذا التقرير .
- ٤ - وبصدد القرار ٢٢٣/٣٩ ، يود الأمين العام كذلك توجيه النظر الى المعلومات الواردة في الفقرة ٤٩ من تقريره بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (A/40/353-E/1985/115) .

. A/40/50/Rev.1 \*

. E/1985/100 \*\*

المرفسق

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى  
الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لسدى  
الامم المتحدة

بخصوص قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٢٣ ، أشرف بتوجيه عناية سعاد تكم الى البيان الذى أدلى به ممثل اسرائيل أمام اللجنة الثانية في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ . ان هذا القرار متميز وله بواعث سياسية . فمقدموه يتهمون اسرائيل بالاملا بفرض قيود اقتصادية تعسفية على الأراضي المدارة ، ويتجاهلون عمدا تحسن الحالة الاقتصاد ييسة والاجتماعية لسكان تلك المناطق وتدابير اسرائيل الهادفة الى تعزيز النمو الاقتصادى فيها . وان ميناءى أسدود وحيفا مفتوحان على مصراعيهما لسكان يهودا والسامرة وقلاع غزة ؛ وذلك فان المنتجات الواردة من هذه الأراضي تجد منفذا حيويا الى الأسواق الخارجية . وعلاوة على ذلك ، فان جميع مشاريع التنمية لا ينظر فيها على أساس مزاياها الاقتصاد ييسة دون سواها .

(توقيع) بنيامين نتانياهـو  
السفير  
الممثل الدائم

-----